إتفاقية تمويل بالآجل

الطرف الأول الشركة:
أولاً / شركة تنميه لخدمات المشروعات متناهية الصغر (شركة مساهمة مصرية)، مركزها الرئيسي كائن في (1) شارع احمد عبد العظيم - تقسيم اللاسلكي - المعادي - القاهرة، مقيدة بالسجل التجاري رقم 37720 لسنة 2009، مكتب سجل تجاري استثمار القاهرة، حاصلة على ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (3) لسنة 2015 بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر، ويمثلها قانوناً الممثل القانوني للشركة بموجب التفويض الصادر في هذا الشأن من السيد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب .

(و يشار اليها فيما يلي ب "الطرف الأول او دائن ممول او الشركة")

الطرف الثاني متلقي التمويل:
العميل الراغب بالدفع بالاجل من خلال التجار الشركاء لتنميه

(ويشار إليه فيما يلي بـ "الطرف الثاني أو متلقى التمويل الأجل أو العميل")

بعد أن أقر جميع الأطراف بأهلية كل منهما للتصرف والتعاقد، تم الإتفاق على البنود الواردة في هذا الاتفاقية على النحو التالي:

التمهيد
- تهدف الاتفاقية إلى تنظم آلية التعامل بين الطرفين، ولا يترتب على توقيعها أي التزام مالي أو مديونية قائمة على العميل ، ما لم يتم تنفيذ عملية بيع فعلية وفقًا لما هو وارد بهذه الاتفاقية.
- يجوز للشركة، بناءً على هذه الاتفاقية وبعد إجراء التقييم الائتماني وفق سياساتها المعتمدة، أن تقوم بسداد قيمة بضائع أو خدمات مقدمة من موردين متعاقدين مع الشركة فى اطار عمليات بيع بالآجل (سداد موردين).
- وعليه فقد تلاقت إرادة الأطراف على تحرير هذا الاتفاقية، واتفقوا على ما يلي:

البند الأول: التمهيد ومرفقات العقد
- يعتبر التمهيد السابق وطلب التمويل الأجل الأجل و موفقة العميل عليه و اي مرفقات او ملاحق لهذا الاتفاقية والمعتمدة توقيعاً من العميل جزءً لا يتجزأ من هذا الاتفاقية ومكملاً ومتمماً له.

البند الثاني: بيانات التمويل وقيمته ومدته وسداده
- ينشأ التزام المالي للعميل عند سداد الشركة قيمة البضاعة او الخدمة للمورد المتعاقد ، وذلك بناء على طلب التمويل الأجل " والذى يتضمن الشروط والاحكام ، قيمة البضاعة المستلمة ، تكلفة التمويل الأجل ، أجل السداد " مرفق به إيصال استلام بضاعة بنفس القيمة.
- تقوم الشركة بتأكيد المعاملة وشرح شروط واحكام الخدمة ، تكلفة التمويل الأجل ، طرق السداد المعتمدة بوضوح وشفافية للعميل من خلال وسائل الأتصال الحديث ، التطبيق الألكترونى أو عن طريق وكلاء المبيعات والمتعاقدين.
- يتم احتساب تكلفة التمويل الأجل بناء على قيمة البضاعة المستلمة وآجل السداد المبين فى طلب التمويل الأجل ، ولا يتحمل العميل أى مصروفات أدارية ، غرامات تأخير أو أعباء مالية أخرى بخلاف تكلفة التمويل الأجل وبما يتوافق مع القوانين واللوائح المنظمة وقواعد التسعير المسئول.
- يكون سداد المستحقات عن طريق أي من منافذ الدفع الالكتروني المتعاقد معها الطرف الاول والمعلن عنها من جانب الطرف الأول عبر أي من وسائل التواصل كشركاء استراتيجيين ومنافذ للسداد، الا أنه يمكن للعميل فيما يخص المبالغ اقل من 500 جنيه مصري أن يقوم بسدادها بخزينة أي من فروع الشركة (الطرف الأول)، وفقا لقانون الدفع غير النقدي رقم 18 لسنة 2019 .

ف ر/ نموذج 033
رقم السجل التجارى: 37720
رقم الترخيص: 2015/3 الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم الشكاوي 16164
رقم البطاقة الضريبية: 313/018/103
عنوان المركز الرئيسى 1 شارع احمد عبد العظيم -تقسيم اللاسلكى – المعادى

إتفاقية تمويل بالآجل

- **جدول المستحقات:** يقوم العميل بالإطلاع على جدول المستحقات الذي تضعه الشركة وفقًا للوائحها والقواعد الرقابية، ويتعهد العميل بالالتزام بما ورد به من التزامات، ويتمكن العميل من متابعة جدول المستحقات المحدث عن طريق تطبيق "تنميه".
- **العوائد والمصروفات :** يعفي العميل من اي مصروفات او عوائد .
- ينشأ التزام المالي للعميل عند سداد الشركة قيمة البضاعة او الخدمة للمورد المتعاقد ، وذلك بناء على طلب التمويل " والذى يتضمن الشروط والاحكام ، قيمة البضاعة المستلمة ، تكلفة التمويل ، أجل السداد " مرفق به إيصال استلام بضاعة بنفس القيمة.
- تقوم الشركة بتأكيد المعاملة وشرح شروط واحكام الخدمة ، تكلفة التمويل ، طرق السداد المعتمدة بوضوح وشفافية للعميل من خلال وسائل الأتصال الحديث ، التطبيق الألكترونى أو عن طريق وكلاء المبيعات والمتعاقدين
- **مخالصة العميل:** يحق للعميل والضامن طلب الحصول على مخالصة بدون مصاريف (مجاناً) بعد تمام سداد كامل المستحقات الموضحة بهذا الاتفاقية من أصل وعائد وعمولات وخلافه.
- **الاجراءات في حالة الاخلال:** في حالة اخلال العميل بأي من بنود وشروط هذا الاتفاقية، يحق للشركة اتخاذ جميع الاجراءات ، ويلتزم العميل بسداد المصروفات التي تقدرها الشركة بما لا يتعارض مع ضوابط واعتبارات التسعير المسئول.

البند الثالث: إقرارات العميل

- **الغرض**: يتعهد الطرف الثانى (العميل) باستخدام هذا البلغ الممنوح للغرض المخصص له فقط والمذكور بهذا الاتفاقية، وبأنه يحق للشركة أن تتأكد من صرف المبلغ الممنوح في الغرض المخصص من أجله في أي وقت تشاء، ولذا يلتزم العميل بأن يقدم للشركة أي بيانات أو مستندات تطلبها للتحقق من استخدام التمويل الأجل في الغرض المخصص من أجله، وفي هذا الشأن يقر العميل ويتعهد بعدم استخدام المبلغ الممنوح محل هذا الاتفاقية لسداد أي تمويل الأجل ممنوح له من أي جهة أخرى، سواء كليا أو جزئيا.
- **مزاولة النشاط:** يقر العميل بأن لديه نشاط قائم او تحت الإنشاء ويلتزم بتسهيل المتابعة الدورية للنشاط من جانب الشركة أو أحد شركائها ، وذلك طوال فترة سريان هذا الاتفاقية.
- **صحة البيانات:** يقر كلا من العميل والضامن والموقعين أدناه بصحة جميع البيانات المذكورة بعالية ومطابقة جميع صور المستندات، المقدمة للحصول على التمويل الأجل المطلوب لأصولها ويقر بالتزامهما بتقديم الأصول للإطلاع عليها حال طلبها، كما يقر العميل والضامن بمسئوليتهما القانونية فى حالة عدم صحة البيانات أو المستندات المقدمة منهما، كما يتعهد العميل والضامن باخطار الشركة الطرف الأول في حالة تغيير أي بيانات فورا، كما يقران بأنه ان لم يلتزما بذلك خلال 15 يوماً على الأكثر، يعد ذلك من حالات الاخلال، ويحق للشركة إتخاذ الإجراءات القانونية ضدهما.
- **الاستعلام الائتماني/الميداني:** يقر العميل بعلمه بأنه سيتم إجراء استعلام ائتماني له عن طريق الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score قبل منح التمويل الأجل، كما يقر العميل بأحقية الشركة أو من تفوضهم فى إجراء زيارات ميدانية أو طلب مستندات دورية للتحقق من النشاط / الهوية / الغرض من طلب السداد الاجل مع التزام الشركة بإلزام هؤلاء المفوضين بالحفاظ على السرية.
- **الاقرار عن أطراف الإتفاق:** يقر العميل بعلمه التام وموافقتهما بأنه يحق للشركة الاقرار عنهما أو أيا منهما لمكاتب الاستعلام الائتماني والجهات الحكومية والرقابية، كما يقران بانه في حالة تأخرهما عن سداد أية اقساط مستحقة عليهم وفقاً لما تقضي به الضوابط والتعليمات المنظمة لذلك وشروط التمويل الأجل وجدول السداد ، فانه سيتم ادراجهم ضمن قوائم العملاء المتعثرين لدى تلك الجهات.
- **دليل حماية المتعاملين:** يقر العميل والضامن بأنهم قد اطلعوا على دليل حماية المتعاملين مع أنشطة التمويل الأجل غير المصرفية الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية والمنشورة على الموقع الرسمي للهيئة، مع علمهما الكامل النافي للجهالة بامكانية الاطلاع على المنشورات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية على موقعها الرسمي بخصوص تسعير منتجات التمويل الأجل متناهي الصغر بالسوق المصري.
- **تمويل الأجل سداد الموردين:** في حالة اصدار تمويل الأجل مقابل سلعة أو خدمة من خلال الشركاء الاستراتيجيين من الموردين ومقدي الخدمات، يفوض العميل الشركة في سداد قيمة السلعة / الخدمة الموضحة بعرض السعر للمورد / مقدم الخدمة مباشرة، حتى يتسنى للعميل إستلام (السلعة / الخدمة).
- **سداد إستحقاقات التمويل الأجل:** يلتزم ويتعهد العميل والضامن بسداد جميع إستحقاقات التمويل الأجل وفقاً لتواريخ استحقاقها الواردة في جدول المستحقات ويحق للشركة اتخاذ كافة ما تراه مناسباً من إجراءات لاسترداد حقوقها بمجرد تعثر أو توقف أو امتناع العميل عن سداد أي مبلغ مستحق.

ضوابط الافصاح: يقر العميل بأنه قد تم إخطاره مسبقًا قبل توقيع الاتفاقية بجميع شروط وأحكام التمويل الأجل والإعفاءات من المصاريف الإدارية والعائد السنوي، وفقًا لضوابط الإفصاح المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية.

ف ر/ نموذج 033
رقم السجل التجارى: 37720
رقم الترخيص: 2015/3 الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم الشكاوي 16164
رقم البطاقة الضريبية: 313/018/103
عنوان المركز الرئيسى 1 شارع احمد عبد العظيم -تقسيم اللاسلكى – المعادى

إتفاقية تمويل بالآجل

البند الرابع: التزامات الشركة

- يحق للشركة (الطرف الأول) تعديل أي من الشروط والأحكام الواردة بهذا الاتفاقية وفقًا لما تقتضيه المتطلبات التنظيمية أو الرقابية أو متطلبات السوق، على أن تلتزم الشركة بإخطار العميل مسبقًا بأي تعديل أو تغيير يطرأ على شروط وأحكام التمويل الأجل محل هذا الاتفاقية، وذلك من خلال أي من وسائل الاتصال المعتمدة لدى الشركة، مع اعطاء مهلة كافية من الوقت قبل سريان التعديلات، وحفظ حقوق العميل-فى حالة رفضه التغييرات بأن يقوم بانهاء هذا الاتفاقية بعد الوفاء بالتزاماته المستحقه، وذلك مع مراعاة ضوابط الخصوصية والسرية.
- تسري هذه التغييرات و/أو التعديلات اعتبارًا من التاريخ المحدد في الإشعار المرسل للعميل، ويُعد استمرار العميل في استخدام الخدمة أو سداد المستحقات بعد هذا التاريخ قبولًا ضمنيًا بهذه التعديلات.
- كما يحق للعميل، في حال رغبته في الاستفسار عن أي من التعديلات أو التقدم بشكوى بشأنها، التواصل مع الشركة من خلال القنوات الرسمية المعلنة، بما في ذلك الخط الساخن، على أن يتم فحص الطلب والرد عليه وفقًا للإجراءات المعتمدة لدى الشركة.
- تلتزم الشركة بتسليم نسخة من جدول المستحقات الخاص بالعميل قبل حصوله على التمويل الأجل، و كذا نسخة من اتفاقية التمويل الأجل الى الطرف الثاني، ويعد توقيع العميل على هذا الاتفاقية إقرارا بالاستلام، ذلك بالاضافة الي إمكانية الطرف الثاني بالاطلاع علي جدول المستحقات عبر تطبيق الهاتف المحمول الخاص بالشركة **"تطبيق تنميه".**
- **التأمين:** تلتزم الشركة بالتغطية التأمينية على قيمة التمويل الأجل محل هذا الاتفاقية كجزء من التغطية التأمينية علي إجمالي محفظة الشركة، وذلك ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي المستدام، دون تحميل العميل أية مصاريف أو أية أعباء مالية لهذه التغطية ، كما تقدم الشركة خدمة بيع وثائق تأمين لأنواع أخري من المخاطر مع الإلتزام بترك حرية إختيار شرائها للعميل.

البند الخامس: الضمانات

- يلتزم العميل بتقديم الضمانات المقررة من قبل الشركة للحصول على التمويل الأجل، بما يتوافق مع طبيعة ونوع كل شريحة تمويل الأجل، ووفقًا للسياسة الائتمانية المعتمدة لدى الشركة والمصرح بها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية، ويتم تحديد قيمة ونوع الضمانات المقبولة والمقدمة من العميل بناءً على طلبه والدراسة الائتمانية للشركة لموقفه الائتماني ودرجة المخاطر المرتبطة به، مع الالتزام بكافة القوانين والقواعد الرقابية الصادرة عن الهيئة.

البند السادس: إلغاء طلب التمويل الأجل

- يحق للعميل إلغاء طلب التمويل الأجل الاجل خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة (3) أيام عمل من تاريخ توقيع هذا الاتفاقية، دون تحمل أي غرامات أو التزامات مالية، وذلك ما لم يقم العميل بصرف التمويل الأجل.

البند السابع: حالات الإخلال والفسخ

- يصبح العميل مُخلاً بالتزاماته قبل الشركة بموجب هذا الاتفاقية وشروط واحكام طلب التمويل الأجل، ويحق للشركة إسقاط كافة الآجال المقترنة بتاريخ استحقاق أقساط قيمة التمويل الأجل ويحق للشركة أيضاً المطالبة بكافة المستحقات دفعة واحدة واتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لحفظ حقوق الشركة حال تحقق أي من الحالات الواردة فيما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:
  1. إذا تأخر في سداد أي مبلغ مستحق عن تاريخ الاستحقاق دون مبرر تقبله الشركة (الطرف الأول).
  2. في حالة ثبوت عدم صحة أي معلومات أو بيانات أو مستندات أو اقرارات المقدمة من العميل إلي الشركة بشأن التمويل الأجل محل هذا الاتفاقية وتنفيذه وطوال مدة سريانه أو ثبوت مخالفتها للواقع أو للقانون أو اخلال أي منهما بشروط وأحكام هذا الاتفاقية.
  3. في حال استخدام الغش والتدليس للحصول على التمويل الأجل.
  4. فى حالة قيام الطرف الثانى بإستخدام التمويل الأجل فى غير الغرض المخصص من أجله.
  5. في حالة امتناعه عن تنفيذ كل او بعض التزاماته المالية المقررة بموجب هذا الاتفاقية والمبرم وفقاً لأحكام القانون 141 لسنة 2014 وتعديلاته الواردة بالقانون 155 لسنة 2022.
  6. إذا أقيمت ضد العميل دعوى إشهار افلاس/إعسار أو تحرر ضده احتجاج عدم الدفع أو تم توقيع الحجز عليه أو حكم بإعساره أو الحجز على ممتلكاته وعلى وجه العموم إذا اتُخذت بمعرفة الغير ضد العميل و/أو الضامن أية إجراءات قد يكون من شانها ان تؤثر على مركزه المالي أو تقييد أهليته أو حريته.

ف ر/ نموذج 033
رقم السجل التجارى: 37720
رقم الترخيص: 2015/3 الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم الشكاوي 16164
رقم البطاقة الضريبية: 313/018/103
عنوان المركز الرئيسى 1 شارع احمد عبد العظيم -تقسيم اللاسلكى – المعادى

إتفاقية تمويل بالآجل

البند الثامن: الشكاوي والاخطارات والمراسلات

- يتم تقديم الشكاوى والمقترحات والأستفسارات الخاصة بالشركة و/أو الشركاء الاستراتيجيين الى الطرف الاول من خلال الخط الساخن 16164، أو عبر تطبيق "واتساب" للمساعد الرقمي أبو السباع، أو من خلال قنوات التواصل الاجتماعي الرسمية، أو عبر تطبيق "تنميه" على الهاتف المحمول، وتلتزم الشركة بالرد علي العميل خلال مدة سبعة أيام عمل علي الأكثر.
- يجب أن تكون جميع الإخطارات والمراسلات والمطالبات أو غير ذلك من المكاتبات التي تتم بين أطراف هذا الاتفاقية كتابة وتسلم باليد وتذيل بما يفيد الاستلام و/ أو ترسل بالبريد الموصي عليه بعلم الوصول على العنوان الخاص بالعميل المسجل لدى الشركة، و/ أو التواصل بواسطة رسائل البريد الالكتروني و/ أو الرسائل النصية المرسلة على أرقام الهاتف المحمول المثبتة بصدر هذا الاتفاقية و/أو عبر **تطبيق "تنميه"** أو المكالمات الهاتفية المسجلة على رقم الهاتف الخاص بالعميل والمسجل لدى الشركة، وتعتبر سارية ومنتجة لآثارها القانونية طالما أرسلت على عناوين الأطراف الموضحة تفصيلاً بمقدمة هذا الاتفاقية.

البند التاسع: حوالة الحق

- دون الاخلال بالقرارات السارية والمطبقة الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية، يحق للطرف الأول حواله حقوقه الناشئة عن هذا الاتفاقية كلها أو بعضها دون اعتراض من العميل و/ أو الضامن له، مع اقرارهم بقبولهم لهذه الحوالة بحيث تكون نافذة وناجزة وغير معلقة على شرط وذلك بمجرد التوقيع على هذا الاتفاقية ودون حاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر وبأنها تكون نافذة بمجرد قيام الشركة بإثبات تاريخ هذا القبول أو بإعلانهم بقبولهم هذا بالطريق القانوني ووفقاً لأحكام القانون المدني.

البند العاشر: الافصاح

- تلتزم الشركة بالحفاظ على سرية معاملات وبيانات العميل الطرف الثاني وكذلك الضامن الطرف الثالث.
- ومع هذا يصرح العميل للشركة بالكشف والإفصاح عن كل أو بعض البيانات الي الغير، مثل الشركات المالكة والتابعة لها، وشركات التأمين والبنوك وشركات تقديم الخدمات الشريكة لتنميه و شركات التحصيل المسجلة لدى الهيئة العامة للرقابة المالية، وكذا الجهات الرقابية مثل الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الأجل الإرهاب، والجهات الخدمية مثل جهات الاستعلام الائتماني والميداني والتصنيف الائتماني وشركات التمويل الأجل والتوريق وصناديق الاستثمار والجهات المحال اليها حقوق الشركة الطرف الأول الناشئة عن هذا الاتفاقية، ويعد توقيع العميل والضامن على اتفاقية تمويل الأجل متناهي الصغر قبولا منهما بذلك.
- يقر الطرف الأول بحق العميل في سحب أو إلغاء موافقته على الافصاح عن أو مشاركة بياناته الشخصية مع الغير، باستثناء جهات الاستعلام الائتماني والجهات الرقابية والقضائية أو الحكومية، ويلتزم الطرف الأول بتمكين العميل من ممارسة هذا الحق في أي وقت، وذلك وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها لحماية البيانات والخصوصية.

يقوم الطرف الأول بايقاف أي افصاح أو مشاركة مستقبلية لبيانات العميل بعد استلام طلب العميل سحب أو الغاء موافقته، ، ما لم يكن استمرار المعالجة ضروريًا للامتثال للتعليمات والمتطلبات الرقابية أو القضائية واجبة النفاذ أو لأغراض الاستعلام والدراسة الائتمانية، أو للوفاء بالتزامات مالية أو قانونية أو تعاقدية. ويمكن للعميل تقديم طلب السحب من خلال تطبيق تنميه، حيث يقوم ممثل من الشركة بالتواصل معه وفقا لمكالمة مسجلة لتأكيد تنفيذ الطلب خلال مدة لا تتجاوز عشرة (10) أيام عمل من تاريخ استلام بعد التأكد من هوية العميل.

البند الحادي عشر: الاختصاص القضائي

- اتفق أطراف هذا الاتفاقية على ان كل نزاع ينشأ بخصوص هذا الاتفاقية يكون من اختصاص المحاكم الكائن بدائرتها المركز الرئيسي للشركة وفقاً لنصاب ودرجة ونوع التقاضي مع مراعاة أن كافة المنازعات تُخضع لأحكام القانون المصري وتُفسر نصوص الاتفاقية وفقاً له ويتحمل الطرف الثاني و/او ضامنه وحدهم التكلفة الفعلية للمصروفات القضائية وأتعاب المحاماة وفقاً لمستوى الإجراء ونوع النزاع ودرجته حال خسارته إياه وصدور الحكم لصالح الشركة.

البند الثاني عشر: احكام ختامية

ف ر/ نموذج 033
رقم السجل التجارى: 37720
رقم الترخيص: 2015/3 الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم الشكاوي 16164
رقم البطاقة الضريبية: 313/018/103
عنوان المركز الرئيسى 1 شارع احمد عبد العظيم -تقسيم اللاسلكى – المعادى

إتفاقية تمويل بالآجل

- في حالة اعتبار اي بند من بنود هذا الاتفاقية لاغياً او باطلا او غير قانوني او غير نافذ المفعول، لن يؤثر هذا على نفاذ باقي البنود، ويلتزم جميع الاطراف بتعديل البند الاصلي على نحو الذي يعطي ذات الأثر المرجو منه بقدر الإمكان والا تطبق القواعد العامة في هذا الشأن.
- حُرِر هذا الاتفاقية من نسختين متطابقتين، بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها ونفاذ مفعولها قانونًا.

وليد رماح

العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي

ف ر/ نموذج 033
رقم السجل التجارى: 37720
رقم الترخيص: 2015/3 الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم الشكاوي 16164
رقم البطاقة الضريبية: 313/018/103
عنوان المركز الرئيسى 1 شارع احمد عبد العظيم -تقسيم اللاسلكى – المعادى